العلاقات الإيرانية الهندية دراسة في الأحوال السياسية والأمنية والأقتصادية ١٩٤٧ ـ ١٩٩٧

أ.م. حيدر عبد الواحد ناصر الحميداوي م.م. محمد حسن عبيد الرفيعي
جامعة البصرة - كلية التربية للبنات

الملخص :

يتناول البحث مسار العلاقات بين دولتي إيران والهند لخمسين عاماً ، وهي الفترة المحصورة بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٩٧ ، من جميع الصعد سواء السياسية والأمنية والأقتصادية ، ويتضمن ذلك بدايات أستقلال الهند عن بريطانيا عام ١٩٤٧ وما مرت به هذه العلاقات من تقلبات وتطورات في مسارها سيما في ظل تشابه بعض المدركات السياسية بين البلدين ، فضلاً عن ما يتمتع به البلدين من أمتيازات أقتصادية وتجارية وأمنية وهي أمتيازات مكملة لبعضها البعض وحاجة كل منهما للأخر في هذه النواحي ، كما تطرقنا فيه للتأثيرات الإيدلوجية السياسية العالمية على علاقات البلدين من نظير الحرب الباردة والمعسكرات الأقتصادية والسياسية المقابلة للأشتراكية والرأسمالية وتأثير كل محور على نحو وتطور هذه العلاقات في فترات زمنية معينة بحسب طبيعة التوازن الدولي والظروف السياسية العالمية .

بدايات التقارب الهندي الإيراني:

تحتل الهند مكانة جيوسياسية واستراتيجية هامة في منطقة جنوب آسيا ، فهي تمتلك رقعة جغرافية مترامية الأطراف تبلغ مساحتها نحو ٣ , ٣ ملايين كم ٢ [١] شاغلة بذلك الترتيب السابع على المستوى العالمي ، وهي ثاني أكبر تعداد

السكان على سطح المعمورة ، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي ٦٠ مليون نسمة [٢] مما يعطي علاقاتها الإقليمية والدولية أهمية خاصة . ولاشك أن الهند وإيران تمثلان محوراً هاماً على الساحة الإقليمية والدولية ، وكان البعد الجيوبوليتكي والتطورات على الساحة الإقليمية وازدياد النفوذ الأمريكي من أهم الجوانب المشكلة لهذا المحور .

وترجع العلاقات بين الدولتين إلى زمن بعيد ، وكانت قد عبرت هذه العلاقات المراحل الصعبة بعد استقلال الهند ، بعد أن ظلت باردة لسنوات بسبب انضمام إيران إلى التكتل الغربي وخاصة في أعقاب الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في عام ١٩٧١ وبروز إيران كعصا للغرب في هذه المنطقة ، وكان ذلك موضعاً لمعارضة وعدم ثقة الهند تجاه إيران ، ولم تتحسن العلاقات بينهما إلا في عهد أية الله روح الله الخميني أي بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، وبعد نهاية الحرب الباردة أدركت كلتا الدولتين أهمية دورهما في المنطقة ، كما أدركتا أهمية التعاون فيما بينهما بعد ما استشعرت إيران القلق العميق نتيجة لتوسع العلاقات الأمريكية مع الدول العربية خاصة بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتي اندلعت على اثر الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ ، كما أنتاب الهند القلق من جراء الضغوط الدولية والمنافسات الإقليمية وكان هذا كله سبباً في توحد مصالح الدولتين في المنطقة والتي تمثلت في الطاقة ، وفي العلاقة مع أفغانستان ، وفي مجال العلاقات التجارية مع دول آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق . وانطلاقا من هذه المصالح بدأت كلتا الدولتين في السعي من أجل تحسين علاقاتهما وترجم هذا السعي في لقاءات على مستوى عال بدأها رئيس الوزراء الهندي (نراسيما رائو) بزيارة مهمة إلى إيران سنة ١٩٩٣ ، ثم سافر الرئيس الإيراني هاشم رفسنجاني إلى الهند عام ١٩٩٥ ، ومن الطبيعي جداً أن يترك التوازن في العلاقات الإيرانية الهندية تأثيراً هاماً على الساحة الإقليمية في جنوب وغرب أسيا.

ويمكن القول أن هناك عاملين

متضادين : الأول يدفع باتجاه المزيد من دعم العلاقات بين الهند وإيران ، ويتمحور حول أعتقاد القادة الهنود أن التعاون مع إيران يمكن أن يبعدها عن باكستان ، وهو ما يصب في مصلحة الهند ، أما العامل الأخر ، فيتمثل في خشية الهند من أن ينظر إلى هذا التقارب الإيراني الهندي على انه موجه ضد الغرب ، و هو ما قد يضر بالهند .

تمتد العلاقات الإيرانية الهندية إلى أزمنة سحيقة قد تعود إلى دولة الأخمينيين وحتى القرن الرابع قبل الميلاد ، عندما قام الاسكندر المقدوني (٣٥٦ _ ٣٢٣ ق.م) بأول محاولة لإقامة دولة واحدة ، تشمل أقاليم من أوربا وآسيا وإفريقيا ، وتمتد من مقدونيا إلى الهند ، و تأسيس عدد كبير من المدن الجديدة التي عرفت باسم (الاسكندريات) بعضها في بلخ وصغديانا [٣] ، وفي أسفل القوقاز ، و في مصر . [٤]

كما أن تلك العلاقات بقيت متجسرة أبان الدولة الساسانية وأيام الفتح الإسلامي وعهد المغول والدولة الصفوية ثم القاجارية ، متقوية بما يتواشج به البلدان من عمق ديني وثقافي واجتماعي يجدد نفسه كل حين رغم أن تلك العلاقات توترت كثيراً وفي فترات متعددة من عهد الأسرة الفهلوية التي حكمت إيران في الفترة (١٩٢٠ _ ١٩٧٩) ؛ بسبب سياسات الشاه محمد رضا بهلوي المساندة لباكستان في صراعها الحدودي مع الهند حول منطقتي جامو وكشمير [٥] وذلك لأغراض سياسية واستخباراتية بحتة بعيدة عن دوافع إسلامية أو دينية مرسومة ضمن إطار الكيان السياسي للدول الإسلامية ومشروعها الإقليمي والعالمي [٦] ، إذ أن نظام الشاه في إيران لم يكن ليمثل بالنسبة للهند تهديداً حقيقياً نظراً لعدم رغبته في لعب دور زعامة على مستوى العالم الإسلامي يمكنه أن يؤثر على التوازنات السياسية الهندية الداخلية . [٧]

العلاقات الإيرانية _ الهندية ١٩٤٧ _ ١٩٧٩

من الناحية السياسية الفعلية ، فأن العلاقات بين البلدين قد قطعت بعد احتلال بريطانيا للهند في بداية القرن التاسع عشر ، ولكنها أعيدت في آب ١٩٩٧ بعد حصول الهند على استقلالها من الاستعمار البريطاني ،

وكان البلدان قد ذاقا النتائج المريرة للحرب العالمية الثانية ووجدت إيران نفسها غارقة في الصراع العميق في الحرب الباردة وأعتبر الإيرانيون أن الشيوعية هي الخطر الحقيقي الذي يهدد استقرار أرضهم ، وكان شاه إيران رضا بهلوي قلقاً من أن يكون الاتحاد السوفيتي على علاقة بالحركات الإسلامية التي تسعى لقلب نظامه [٨] ، ومنذ ذلك الحين والشاه يعلن سياسته صراحة أنه على علاقة وطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية ضد الشيوعية المتطرفة ، وفي الوقت الذي تعاونت فيه إيران مع الغرب ، حصلت الهند على استقلالها ، وكانت حكومة الهند عقب الاستقلال تشجب التدخلات الأجنبية وتفضل عدم الدخول في التكتلات ، وقد أعلن جواهر لال نهرو [٩] (Jawaharlal Lal Nehru) بالقول « نحن لا نرغب في الدخول في أي تكتلات أو تجمعات وهذا الأمر ليس له علاقة بالانحياز أو عدم الانحياز أو كليهما » [١٠] ، وكانت هذه السياسة قد تركت تأثيراً على علاقات البلدين ، فضلاً عن وجود عوامل أخرى أثرت على العلاقات بين البلدين ومنها وجود جمال عبد الناصر المؤيد لسياسات نهرو ، وكان عبد الناصر وقتها زعيم العالمي العربي ، وكان هذا التأييد مرفوض من قبل الشاه ، كما كان هناك كفاح عبد الناصر ضد الأنظمة الملكية العربية وسعيه لتحقيق الوحدة العربية ، وكانت أولى محاولاته في ذلك هو قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا والتي كانت أيضا موضع قلق الشاه . [١١] بجانب ذلك تأتي التهديدات الأخرى من جانب العلاقة مع باكستان والحركة الإسلامية المعارضة في داخل ايران ، ورد الشاه على هذه التهديدات والتحديات التي تواجهه الراديكالية جمال عبد الناصر الجمهورية العربية باستخدامه وسيلتين :

أولاً : حاول استخدام الإسلام كأيديولوجية لمواجهة الناصرية ، ولهذا السبب كان دعمه للتكتل الإسلامي بتنظيم المؤتمر الإسلامي ، وخصوصا في عقد الستينيات .

ثانياً : سعي الشاه من أجل تخفيف العزلة الإيرانية ، وذلك بجذب الدول غير العربية في المنطقة ومنها باكستان نحو مزيد من التعاون ، ولا شك أن

هدف الشاه الحقيقي من الارتباط بالوحدة الإسلامية والصداقة مع باكستان كان سياسياً وليس إسلامياً . وبناء على ذلك ، فأن تأكيد الشاه على الإسلام وعلاقته بباكستان كان يهدف إيجاد توازن من أجل إحباط الناصريين وكسر الهيمنة العربية على العلاقات مع باكستان .

وقد كانت علاقات الصداقة هذه بين إيران وباكستان مصدر قلق للهند ، وقد استغلت باكستان هذه العلاقات وقامت بعمل دعاية ضد الهند وبصورة منظمة في دول غرب أسيا ؛ وذلك لتدويل مشكلة كشمير .[١٢] وبدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين إيران والهند في عام ١٩٥٠ ؛ وذلك بعد شهر فقط من إعلان محمد مصدق رئيس وزراء إيران في ذلك الوقت تأميم شركة النفط البريطانية والذي كان رد الفعل الهندي إزاء ذلك غامضا ، وقد قامت نيودلهي وطهران في الخامس عشر من آذار ١٩٥٠ بتوقيع معاهدة الصداقة التي تدعو إلى «السلام الدائم والصداقة» بين الدولتين[١٣] من حيث المبدأ ، هذه الوثيقة التي ضمت الجانبين نظرياً ، إلا أنه من الناحية العملية كانت الدولتان غارقتين ولو بدرجات متفاوتة وفي أوقات متفاوتة في معارضة الحرب الباردة ، وكان كل طرف غارق في إطار تحالفات متعارضة كانت تحول دائماً إلى تنمية العلاقات الثنائية القوية فإيران كانت تحت قيادة محمد رضا شاه بهلوي (١٩٤١_ ١٩٧٩) ، وكانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان ، وعبرت عن ذلك في مشاركتها في حلف بغداد .[١٤] ولكن الهند لم تكن متحمسة إلى الأحلاف العسكرية ، مثل حلف بغداد ، وقال نهرو في ذلك الأمر « أنه من الواضح أن مفهوم الأحلاف العسكرية مثل حلف بغداد هو مفهوم خاطئ وخطير .[١٥] ولابد أن نشير إلى الأسباب التي دعت باكستان وإيران للانضمام إلى الحلف حلف بغداد ، حيث أرادت باكستان كسب تأييد الدول الأعضاء في الحلف في قضيتها مع الهند كشمير وكان انضمام إيران إلى الحلف الأسباب أمنية ، وبعد أربعة أشهر من انضمام إيران إلى حلف بغداد سافر الشاه محمد رضا بهلوي لأول مرة إلى الهند في السادس عشر من

شباط ١٩٥٦ ، وسعى خلال هذه الزيارة إلى إقناع المسؤولين في الهند بان التقارب الباكستاني الإيراني ليس ضد الهند وأنه ليس ثمناً « للصداقة معها [١٦] ، ولم يصدر بيان مشترك في نهاية هذه الزيارة ، ووصفت العلاقات الثنائية بين الدولتين بأنها في أفضل حالاتها وبسبب التغيرات الشديدة في المحيط الاستراتيجي اضطرت إيران إلى تقديم تعريف جديد لدورها في المنطقة ، إذ وصف الشاه الإيراني سياسة إيران الخارجية منذ أوائل الستينات بأنها لسياسة وطنية مستقلة ، وهي سياسة جديدة جاءت بديلاً من سياسة الشاه الخارجية خلال الخمسينات والمسماة سياسة القومية الايجابية [١٧] ، حيث أصبحت قوة إقليمية ، ومنذ عام ١٩٦٥ انتقلت الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة الشمالية في المحيط الهندي ، وكان لهذا التغير انعكاس ورد فعل شديد لإيران ، حيث أصبحت السياسة الأمريكية تجاه إيران أكثر هدوء ، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تبدي أي اهتمام سوى للاتحاد السوفيتي . وبدأت إيران الاهتمام بالسياسة الخارجية والتأكيد على انتهاء سياسة الدولة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، بل اتجه الشاه نحو تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي إلى أقصى حد ممكن ، وكانت سمة هذا التحول في سياسة إيران تجاه الاتحاد السوفيتي متمثلة بتعهدها في الخامس عشر من أيلول ١٩٩٢ الوارد في مذكرة وزارة الخارجية الإيرانية إلى السفارة السوفيتية في طهران ، حيث تعهدت الحكومة الإيرانية للحكومة السوفيتية بأنها سوف لا تمنح أي شعب أجنبي الحق في امتلاك أي نوع سن قواعد الصواريخ في الأرض الإيرانية [١٨] ، وقد رحبت موسكو بهذا الضمان واعتبرته عاملاً مهما لتحسين العلاقات بين البلدين ، ويعلن عن نهاية التوتر السائد في العلاقات الإيرانية السوفيتية [١٩] ، وفي نفس الإطار بدأت إيران تمارس دوراً إقليمياً جديداً ، حيث وقعت كل من إيران وتركيا وباكستان على اتفاقية تأسيس منظمة التعاون الإقليمي (الإيكو)[٢٠] ، باقتراح من محمد أيوب خان رئيس جمهورية باكستان ، وكان لبريطانيا وأميركا أيضا حضور في المنظمة ، إن تأسيس هذه المنظمة

جاء في الواقع كخطوة للحد من امتداد رقعة نفوذ الاتحاد السوفيتي ، وكان بمثابة خط حدود أو جدته أميركا لمحاصرة الاتحاد السوفيتي في الجنوب . [٢١] وفي ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في التحرك نحو تقليل حدة الصدام في أعقاب سياسة التعايش السلمي [٢٢] ، ومن خلال تقليل الأحلاف العسكرية ، وبدأت إيران في تعميق علاقاتها مع الهند ووقعت اتفاقية بين إيران والهند وبموجبها أصبح التعاون التجاري والفني بين البلدين في تحسن مستمر . [٢٣] وفي عقد الستينات تطورت العلاقات الاقتصادية لإيران وباكستان ومجموعة منظمة التعاون الإقليمي (الايكو) وكانت الهند تعتبر أكبر الأسواق لإيران ، ورغم ذلك كانت هناك سياسة هندية تعارض بشدة الاتجاه الديني لمجموعة منظمة التعاون الإقليمي ولهذا أعلن وزير خارجية إيران أنه تصادف أن يتم تشكيل هذه المجموعة بين تركيا وباكستان وإيران وكلها دول إسلامية ، ولكن هذه المنظمة ليست لها أي علاقة مباشرة بالإسلام ، وليس لها أي جانب ديني ومن الممكن أن تشترك القوميات الآسيوية الأخرى في هذا الاتحاد الإقليمي وكانت إيران ترغب في توسيع المنظمة ومشاركة دول مثل الهند وأفغانستان والعراق إلا أن هذا الموضوع كان موضع رفض ونقد شديدين من باكستان . [٢٤]

وفي نفس الفترة كانت باكستان ترغب في توسيع علاقاتها مع الدول العربية وخاصة مصر ، وكان قرار باكستان بالانضمام إلى حلف بغداد مستلهما من الغرب ، وكان الحلف موضع انتقاد شديد من الدول العربية بل انه أوجد اختلافا جذريا مع الدول الراديكالية (مصر وسوريا) ، وكانت إقالة محمد أيوب رئيس جمهورية باكستان ١٩٦٩ ، و موت جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، قد أزال العوائق الموجودة على طريق العلاقات المصرية الباكستانية ، وتبع ذلك دعم مستمر من باكستان الحقوق العربية في المجتمعات الدولية . وكانت هزيمة باكستان في حرب ١٩٧١ باعثا للسياسة في باكستان أن يأملوا في الحصول على نفوذ كبير بين دول الشرق الأوسط والعالم الثالث ليحفظ ماء وجههم ، و تحت زعامة

ذو الفقار علي بوتو [٢٥] ، تغيرت نظرة باكستان إلى الوحدة الإسلامية من موضع ثانوي إلى هدف رئيسي للسياسة الخارجية ، وأصبحت الاشتراكية العربية تنظر إلى باكستان على أنها دولة مسالمة . [٢٧]

في الوقت نفسه كانت علاقات الهند مع الدول العربية متذبذبة ، وكان موقف العرب أثناء حرب الهند والصين عام ١٩٦٢ وحرب الهند وباكستان في عام ١٩٦٥ مرفوضاً من جانب الهند ، وبعد هزيمة حرب ١٩٦٧ ، وظهور كل من السعودية وإيران بمثابة لاعبين هامين في الساحة حذر الساسة في الهند من الاعتماد إلى حد كبير على دول عربية ، وكانوا يقصدون مصر ، وفي عقد السبعينيات ظهرت إيران والهند بمثابة دولتين مهمتين في منطقتهم الجيوبوليتيكية وأقروا علاقات أفضل مع بعضهم البعض ، وكانت إيران تهدف إلى القيام بدور إقليمي أكبر في المنطقة ، وعملت على إقامة علاقات متوازنة مع ثلاث دول في جنوب آسيا (الهند وباكستان وأفغانستان) ، ومن أجل حفظ هذا التوازن دعمت حماية الاستقرار للأراضي الباكستانية ، ووقفت بطريقة غير مباشرة إلى جانب باكستان في حربها ضد الهند [٢٨] ، وهي الحرب الثانية التي اندلعت بين الدولتين في عام ١٩٧٠ ، حيث كانت إيران تقدم المساعدات العسكرية الباكستان ، وهو الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الهندي في ذلك الوقت جواهر لال نهرو إلى السخرية من هذه التحالفات باعتبارها النهج الخاطئ حيث كانت الهند ترتبط بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي . [٢٩]

وبعد حرب ١٩٧٣ تضاعف سعر النفط مرتين ، وكان نتيجة ذلك إقرار وإقامة علاقات اقتصادية بين الدول المصدرة للنفط ، وسلمت إيران بأن الهند قوة إقليمية كبيرة في جنوب آسيا ، وجعلت إيران تطبيع العلاقات مع دول الجوار موضع اهتمام ، وأقرت علاقات قوية سياسية واقتصادية مع الهند ، واستمرت إيران في عضوية منظمة التعاون الإقليمي ، وحافظت أيضاً على علاقاتها مع باكستان ، ووافق الشاه على تقديم مساعدات إليها على الرغم من مواقفها المؤيدة للعرب ، فقد كانت باكستان تعمل على تغيير الثقافة الفارسية لتحل

محلها العربية ، كما أن علي بوتو كان قد فضل استخدام مصطلح الخليج العربي . [٣٠]

وتم تبادل الزيارات بين مسؤولي الهند وإيران خلال أعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وكانت كلها زيارات على مستوى رفيع ، وفي تشرين الأول ١٩٧٥ سافر وزير خارجية الهند جاسوانت سينج إلى إيران وشارك في اللجنة المشتركة بين الهند وإيران وتم الاتفاق على توفير مبلغ (٣٦٥) مليون دولار من أجل مشروع استخراج الحديد الصلب في إيران ، وكان هذا المشروع نقطة تحول في العلاقات ، وسافر الشاه محمد رضا بهلوي وزوجته إلى الهند وأكد خلال هذه الزيارة على المصالح المشتركة والتعاون الثنائي والاقتصادي بين البلدين ، وقد تطابقت وجهات نظر مسؤولي البلدين حول قضايا السياسة الخارجية مثل نزع السلاح وقضية الشرق الأوسط وأستقرار منطقة المحيط الهندي [٣١] ، وكانت الثورة الإسلامية في إيران بزعامة آية الله الإمام الخميني سنة ١٩٧٩ ، قد أقيمت على إنها تطور ايجابي وأعتبرت الهند أن الثورة الإسلامية هي أنعكاس جدي لبحث إيران عن الهوية ، وإظهار الوجود القومي والرغبة في رسم طريق مستقل بدون نفوذ للقوى العظمى ، ورغم ذلك شهد عام ١٩٨٠ إنخفاض مستوى العلاقات بين البلدين ، وكانت العلاقات فاترة ، وكانت إيران منشغلة بالحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) (١٩٨٠_ ١٩٨٨) ، ثم كان موقف إيران من قضية كشمير ومسلمي الهند سبباً في سوء العلاقات بين البلدين وألتزمت الهند الصمت تجاه مواقف إيران ؛ لأسباب مختلفة ومنها إدراك الهند لأهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران ، وتقدير الهند للدور الهام لإيران في منطقة الخليج وآسيا الوسطى وأفغانستان .

العلاقات بين البلدين ١٩٨٠ – ١٩٩٧ :رغم أن الهند قد رحبت كثيراً بالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ؛ وذلك بهدف التخلص من أوجه الخلاف العديدة التي كانت تقف أمام الهند وإيران في عهد الشاه ، كانت إيران أكثر انتقادا للهند تحت قيادة رئيسة الوزراء أنديرا غاندي إلا أنها تجنبت توجيه الإدانة العلنية

لموسكو ، وأثناء الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٨٠ ، كان موقف الهند غامضاً كما مر آنفاً ؛ نتيجة لرغبة نيودلهي في حماية مصالحها النفطية في كلتا الدولتين ، ونتيجة لأن الهند بها أقلية مسلمة كبيرة ، فقد وجهت لإيران تهمة تصدير الثورة الإسلامية إليها ، كما أنها كانت تخشى من نوايا إيران نتيجة لنظام حكمها الديني وبأنها دولة غير ديمقراطية ، وأنها تدعم مطالب إقليم كشمير في تقرير مصيره .[٣٢]

وهنا يمكن القول أن العلاقات بين البلدين اتخذت طابعاً أيديولوجياً أستمر نحو عقد من الزمان حتى رحيل الإمام الخميني عام ١٩٨٩ ، فلقد تخوفت الهند خلال هذه الفترة من مخاطر الأصولية الإسلامية على التوازنات السياسية الداخلية في البلاد ، إلا أنها مع ذلك لم تعلن عن معاداتها لنظام الإمام الخميني ، وعملت جاهدة على إيجاد عذر للإبقاء معه ، فضلاً عن إنها رأت في الثورة الإسلامية في إيران عاملاً إيجابياً في صالح الهند ، وذلك انطلاقا من احتمال تراجع التعاون الإيراني الباكستاني نظراً لافتقاد إيران المقدرة السياسية والاقتصادية على مساعدة باكستان كما كان الأمر خلال فترة حكم الشاه .

جاءت وفاة الإمام الخميني من ناحية وانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور جمهوريات آسيا الوسطى على خريطة المنطقة من ناحية أخرى ، لتعزز العلاقات الهندية الإيرانية في مجال التوازنات الإقليمية الإستراتيجية والأمنية ، لاسيما وأن الهند قد فقدت عمقها الاستراتيجي بفقد الحليف السوفيتي الذي تفكك [٣٣] ، وساعد على ذلك ما أتسمت به سياسة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩ _ ١٩٩٧) ، في مرحلة ما بعد الإمام الخميني بالواقعية وتغليب اعتبارات المصالح الوطنية على الشعارات الدينية ، أضف إلى ذلك أن إيران وجدت في تعاونها مع الهند ما يمكنها من كسر طوق الحصار المفروض عليها ، خاصة من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ؛ بسبب ما أتهمت به من تشدد سياسي على المستوى الدولي ، وعدم ارتياحها للتقارب الأمريكي الباكستاني الذي تنظر إليه

ايران باعتبار أنه يستهدفها في المقام الأول ، والأهم من كل ذلك أن إيران رأت في الهند شريكاً محتملاً لتطوير برنامجها النووي .

بعد نهاية الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ ، أدركت كلتا الدولتين أهمية دورهما في المنطقة ، كما أدركتا أهمية التعاون فيما بينهما بعدما استشعرت إيران القلق العميق ؛ نتيجة لتوسع العلاقات الأمريكية مع الدول العربية ، كما أنتاب إيران القلق العميق من جراء الضغوط الدولية والمنافسات الإقليمية ، وكان هذا كله سبباً في توحد مصالح الدولتين في المنطقة والتي تمثلت في الطاقة ، وأفغانستان وآسيا الوسطى عندما انتهت الحرب الباردة ظهر النفوذ الأمريكي في منطقة غرب آسيا ، وكانت إيران قد أعلنت عداءها للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وأعلنت كذلك عن معارضتها للنظام الدولي الموجود ، وكان النفوذ الأمريكي قد تزايد في منطقة الخليج بعد الاضطرابات التي حدثت في المنطقة في أعقاب الاجتياح العراقي الكويت في عام ١٩٩٠ ، وعلى إثرها تمركزت العسكرية الأمريكية في الخليج ، واستحكمت العلاقات الأمريكية العربية ، وكانت نتيجة ذلك تهديد النفوذ الإقليمي لإيران .

وقد واجهت إيران في هذه الفترة أزمة اقتصادية كبيرة ؛ بسبب العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وكان هناك قلق إيراني أيضاً بسبب عدم الاستقرار الذي كان يعم الدول الواقعة شمال إيران ، وسعت إيران إلى توسيع علاقاتها مع دول الخليج في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وكانت هذه العلاقات في صالح الهند إلا أن الهند كانت تعاني من قلاقل أمنية ، وكانت التهديدات المشتركة للهند وإيران سبباً في توافق مصالح الدولتين ، وكانت المصالح المشتركة تتمثل في الطاقة وفي العلاقات التجارية مع آسيا الوسطى ، وهو ما يمكن توضيحه كالآتي :

الطاقة : تعتبر إيران واحدة من أهم الدول المصدرة للطاقة في العالم ، في الوقت نفسه كانت الهند أكبر مستهلك ومستورد للطاقة في العالم ، وقد زاد من أهمية الهند بالنسبة لإيران الموقع الجيوبوليتيكي الذي أرادت إيران أن تستغله في نقل

البترول ، وكان لدى إيران خيارات عديدة لنقل الغاز والبترول إلى الهند منها إنشاء أنابيب في عمق المياه المجاورة لصحراء قارة آسيا ، وكان ثالث طريق هو عن طريق باكستان ، وكان ذلك من المصاعب التي واجهت المهندسين الهنود ، ففكرة عبور خط أنابيب بترول عبر الأراضي الباكستانية سيكون خاضعاً للتهديد من الجماعات الإرهابية في باكستان ، ولكن البعض كان يعتقد أن مرور خط الأنابيب من الأراضي الباكستانية من الممكن أن يلزم باكستان بمراعاة القوانين الدولية . وكان وزير خارجية الهند جاسوا نت سينج قد رفض أقتراحاً إيرانياً بمشاركة باكستان في هذا المشروع قائلاً : « إن هذه الاتفاقية ثنائية بين الهند وإيران وتصور إيران بأنها من الممكن أن تصبح ثلاثية بإدخال باكستان هو تصور بعيد وليس له وجود « . [٣٤]

أفغانستان : مثل وجود حركة طالبان في أفغانستان في السنوات الأخيرة تهديداً كبيراً للأمن الإقليمي لكل من إيران والهند وأدى إلى تقاربهما ، وكان قلق إيران أكثر حول دور طالبان الكبير في تهريب المخدرات إلى الحدود الإيرانية والسلوك السيء الذي تنتهجه طالبان ضد الأقلية الشيعية في أفغانستان ، أما قلق الهند فكان بسبب التقارب بين باكستان وأفغانستان وتأثير ذلك على قضية كشمير . [٣٥]

ولم تعترف كلتا الدولتان بالحركة الأصولية الإسلامية التي وصلت الحكم في أفغانستان سنة ١٩٩٩ وخلع حكومة برهان الدين رباني ، وكانت الدولتان تؤيدان الحل السلمي عن طريق تأسيس حكومة شاملة بجميع الطوائف .

آسيا الوسطى : تمثل منطقة آسيا الوسطى المحيط الأمني للهند وإيران وتعتبر إيران البنية التحتية اللازمة التوسع تجارتها الخارجية إلى أسيا الوسطى ليس بترويج الأيديولوجية الأصولية ولكنه بالعمل على استقرار آسيا الوسطى ، وتعد سوق آسيا الوسطى في السوق المستهلكة للمنتجات الهندية والشيء المثير للاهتمام أن السلع التي تصدر إلى الاتحاد السوفيتي من الهند تستهلك في دول آسيا الوسطى ، و إيران هي أفضل طريق رئيسي لجمهوريات

آسيا الوسطى ، أضف على ذلك أن الهند تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً في تنمية البنية التحتية الضيقة لهذه الدول

قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كان اقتصاد جمهوريات آسيا الوسطى اقتصاداً موجهاً بصورة مركزة ومخططة عن طريق موسكو ، لذا فأنه وبعد استقلال دول هذه المنطقة عن الاتحاد السوفيتي ، عانت هذه الجمهوريات من مشكلة عويصة ، وهي فقدان البنية التحتية اللازمة لبناء اقتصاد قوي ، وبالتالي أصبح هناك ركود في التعاون الاقتصادي بينها ، لكن بعد تحكم هذه الجمهوريات في اقتصاداتها ومواردها جذبت اهتمام المستثمرين الغربيين ، وتوافق ذلك مع بداية بحث هذه الجمهوريات عن شريك استراتيجي مناسب ، إلا أنه يجب عند اختيار هذا الشريك توافر عدد من الشروط اللازمة مثل التقارب الجغرافي والثقافي مع الأقطاب الاقتصادية في العالم ، وفي النهاية يتم اختيار الأفضل والأكثر أماناً من بين الشركاء الفعليين ، وتعتبر الهند بمثابة أهم دولة في مجموعة دول المحيط الهندي ، وتعد إيران بمثابة دولة محولة في منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) . [٣٦] فكلتا الدولتين لها مميزات خاصة ويكملان بعضهما البعض ، ومن الواضح أن تعاون البلدين في آسيا الوسطى سوف يحقق مصالح كثيرة للأطراف الثلاثة ، ثمة عدة ملاحظات يجب أخذها في الاعتبار عند بحث كيفية دعم التعاون الإيراني الهندي في آسيا الوسطى وهي : [٣٧]

١. يجب أن يزداد حجم الأنشطة الاقتصادية في تلك المنطقة ، وتدلك دعوة إيران للهند من أجل التعاون بينهما على حسن نية إيران تجاه تلك المسألة .

٢. تحظى الهند من الناحية التجارية بخبرة جيدة ، وفي عهد الاتحاد السوفيتي كانت العلاقات بين الطرفين مزدهرة للغاية ولهذا كان اكبر حجم من الصادرات السلع الهندية يذهب إلى آسيا الوسطى . لذا اشتهرت السلع الهندية في هذه المنطقة ، وبالتالي فان تعاون إيران والهند سيحقق مصالح اقتصادية للطرفين .

٣. من الناحية السياسية فان حضور

الهند في هذه المنطقة لم يثر شك و أرتياب الدولة صاحبة النفوذ مثل روسيا أو حتى الدول الغربية ، وذلك لان الهند لم يكن لها مع دول هذه المنطقة حدود مشتركة والهند لم تسبب أي تغيير في العلاقات مع الدول خارج المنطقة .

٤. من الناحية التكنولوجية تستطيع الصناعة الهندية توفير الكثير من احتياجات دول المنطقة ، ومع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات التي توجد في كل جمهورية من تلك الجمهوريات ، فمن الممكن أن يكون هناك تكامل اقتصادي بين هذه الدول والهند .

٥. كان حديث الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في لقائه مع وزير خارجية الهند ادوارد فلار يو (Edward Velar U) في آب ١٩٩٢ بشأن التعاون الإيراني الهندي دليلاً على النظرة الايجابية لإيران تجاه الهند ، فالهند تستطيع عن طريق إيران أن يصبح لها طريق مباشرة إلى آسيا الوسطى . وتشير تصريحات المسؤولين في البلدين إلى أن دولتي الهند وإيران من الممكن أن يساعدا جمهوريات اسيا الوسطى في التخطيط للتنمية و التقدم في جميع المجالات ، وقد رحبت الأوساط السياسية في الهند بهذه الخطوة ترحيباً كبيراً .

٧. من الناحية الجيوستراتيجية تهدف الهند إلى منع تكوين حزام إسلامي بالقرب منها ، نتيجة تقارب هذه الدول مع باكستان ، وتعد محاصرة باكستان في آسيا الوسطى أحد أهداف الهند من تقاربها مع إيران ، ومن ثم مع آسيا الوسطى .

٨. أفضلية الموقع الجيوبوليتيكي لإيران والذي يهيئ أنسب طرق تجارة الترانزيت من الهند إلى أوربا عن طريق الخليج العربي .

وبالنظر إلى ما سبق ، فأن الهند أصبح لها حضور قوي في آسيا الوسطى ، على الرغم من ضعف موقعها الجيوبوليتيكي ، ولكن دور الهند في آسيا الوسطى يرتبط إلى حد كبير بالاستقرار السياسي في المنطقة ، والأمر الغريب أن الهند تبدي تأييداً ودعماً من أجل نشر العلمانية في آسيا الوسطى على عكس إيران التي تحاول الحفاظ على الهوية الإسلامية لهذه الجمهوريات بهدف تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما ، لذا فأن البعض يعتقد أن

إيران بصدد مواجهة العلمانية في المنطقة مع معارضة روسيا والصين والهند ، بخلاف ذلك فأن إيران والهند بصدد إنشاء خط حديدي من بندر عباس إلى تركمانستان ؛ وذلك لاستغلال مصادر الطاقة مثل الغاز الطبيعي في تركمانستان وسوف يدعم ذلك من التقارب بينهما ، وبموجب مذكرة التفاهم التي وقعت خلال زيارة رائو رئيس الوزراء الهندي في ١٩٩٤ لإيران والمتعلقة في مجال الشحن والنقل ستتمكن الهند عن طريق ايران من زيادة معدل تبادلها التجاري مع أسيا الوسطى . [٣٨]إن وفرة النفط والغاز في هذه المنطقة وحاجة الهند لهما تعد سببا في زيادة التعاون الإيراني الهندي في آسيا الوسطى ، ومن ثم فسوف تمثل عملية النقل والشحن الجوي عوامل مساعدة في زيادة التعاون المشترك في المنطقة ، وبذلك يصبح الوضع الجغرافي الإيراني وضعاً خاصاً في هذه المنطقة ، لذلك كان التعاون الثلاثي (ايران والهند وتركمانستان) في مجال الشحن والتفريغ وترانزيت البضائع بمثابة نموذج ناجح للتعاون المشترك في سائر المجالات الاقتصادية بين إيران والهند ودول آسيا الوسطى . [٣٩]

وفي الاجتماع الثلاثي الذي عقد في شباط ١٩٩٧ ، تم الاتفاق على توقيع اتفاقية ترانزيت بضائع ، وقد وقع وزراء خارجية الدول الثلاثة على مذكرة تفاهم والتي على أساسها أنظمت قيرغيزستان لهذه الاتفاقية ، واتفقوا أيضاً على إنشاء مصنع نسيج في مشهد واوجابهار ، بجانب إنشاء مجمع بترو كيمياويات وإنشاء سلسلة متاجر وتوصيل غاز تركمانستان إلى الهند وبناء السفن في المناطق الحدودية لإيران وتركمانستان . وقد كان للجمهورية الإسلامية الإيرانية في سنة ١٩٩٤ تبادل تجاري مع جمهوريات آسيا الوسطى بلغت قيمته (٢٥٠) مليون دولار ، ووقعت إيران مع هذه الجمهوريات على مذكرات تفاهم كثيرة ، فكان نصيب كازاخستان وحدها حوالي (٤٠) مذكرة تفاهم في مجال التبادل التجاري ، وقد اتخذت إيران والهند عدة إجراءات من أجل الحضور الواسع والتعاون المشترك مع دول آسيا الوسطى وخاصة كازاخستان . [٤٠] وبالنظر إلى ما سبق ، فكلما

أزداد هذا التعاون بين الأطراف الثلاثة فستتحول هذه الأطراف إلى كتلة اقتصادية كبيرة ، فالهند وإيران تمتلكان الكفاءات والخبرات والمهارات ودول آسيا الوسطى تمتلك الموارد والإمكانات ، فإذا تم التعاون بينهم فسوف يتم تكوين قوة اقتصادية إقليمية متكاملة.

التجارة : تعترف إيران بأهمية الهند وتعتبرها بمثابة مصدر هام لقدرتها التكنولوجية ، وكانت الدولتان قد اتفقتا على زيادة مجالات التعاون فيما بينهما مثل الملاحة والسكك الحديدية وبناء المفاعلات الكهربائية ، وطالبت إيران كثيراً بدخول الهند إلى منظمة التجارة العالمية ، في الوقت نفسه كان رئيس جمهورية الهند يؤيد دخول إيران لمنظمة التجارة العالمية خلال جلسة لمجموعة الخامس عشر التي عقدت في القاهرة . (٤١)

وفي النصف الثاني من عام ١٩٩١ تباحثت الهند مع إيران بشأن بيع مفاعل ذري ، وعلى الرغم من رد الفعل الشديد من الولايات المتحدة الأمريكية وتهديدها بأنها ستتوقف عن نقل التكنولوجيا المتقدمة للهند ، فقد صرح وقتها رئيس الوزراء نار اسيماً رائو أن على الهند أن تصغي إلى التهديد الأمريكي ، وسوف تبيع المفاعل الذري إلى إيران ، وأستمرت هذه العلاقات على مستواها الرفيع حتى ظهرت قضية تركت تأثيرات سلبية على علاقات الدولتين ، وهي تخريب مسجد بابري بالهند ، وكانت إيران قد أدانت بشدة تخريب المسجد ، لكن الأمر لم يدم طويلاً وصرح ناراسيما رائو أن تخريب وتدمير مسجد بابري كان أمراً عارضاً وأن المسلمين في الهند هم التيار الرئيسي وصناع القرار . (٤٢)

وكانت هناك رغبة واضحة في تحسين العلاقات بين الدولتين وظهر هذا من خلال الزيارات واللقاءات التي كانت على مستوى رفيع ، وخلال هذه اللقاءات تم توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم ، وفي كل لقاء كانت الدولتان تؤكدان على الحد من التدخلات الأجنبية والهيمنة على منطقة جنوب أسيا والخليج العربي ، وأن ذلك بحاجة إلى تعاون أستراتيجي فعال بين الدولتين ، كما أكدت على أهمية التعاون بين إيران وباكستان ، والهند والصين حتى لا توجد حجة لتدخل القوات الأجنبية

في المنطقة .

وتمثل زيارة رئيس الوزراء الهندي ناراسيما رائو لإيران أواخر عام ١٩٩٣ محطة جديدة في العلاقات بين البلدين ، إذ تعد أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي إلى إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩ ، أعقبها زيارة قام بها الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى الهند عام ١٩٩٥ ، ويمكن تفسير هذا التقارب الهندي الإيراني الجديد في ضوء مجموعة من الأسباب لعل أبرزها . (٤٣)

التداعيات المترتبة على تفكك الاتحاد السوفيتي ومحاولة الهند البحث عن شركاء جدد في المنطقة بعد خسارتها للحليف السوفيتي ، التداعيات المترتبة على حرب الخليج الثانية من تدفق للقوات الأجنبية ، خاصة القوات الأمريكية ، وما لاح في الأفق من شيوع حالة من عدم الأستقرار ليس فقط في أسعار النفط ، بل وأيضاً عملية تدفقه إلى الهند التي تستورد نحو نصف احتياجاتها من منطقة الخليج العربي ، رأت الهند أنه يمكنها دعم علاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى الوليدة بمساعدة إيران ، خاصة وأنها كانت تخشى من تصاعد دور باكستاني سيؤثر في منطقة آسيا الوسطى يمكنه أن يترك أثاراً سلبية على الهند . كذلك فقد أدى وصول قلب الدين حكمتيار الذي تعاديه إيران بإعتباره سيفاً متشدداً في مواجهة الشيعة الأفغان إلى سدة الحكم بأفغانستان في منتصف التسعينيات إلى زيادة التقارب الهندي الايراني انطلاقا من المخاوف الهندية الإيرانية المشتركة من إمكانية سيطرة باكستان على مجريات الأحداث في أفغانستان بما يشكل خطراً على كل منهما ، الأمر الذي أستدعى توسيع نطاق التعاون وتبادل المعلومات في المجال الأمني بين الهند وايران . ويمكن تحديد أبرز نقاط الإلتقاء بين الهند وإيران في الرفض الكامل لأي تواجد عسكري أجنبي في منطقة الخليج العربي ، ولأي ترتيبات أمنية لا تلعب فيها إيران دوراً فاعلاً ومؤثراً ، ويرجع ذلك إلى أن الهند تنظر إلى الترتيبات الأمنية القائمة حالياً في الخليج على أنها تصب في صالح باكستان ؛ بسبب علاقات التعاون الوطيدة التي تربطها بالدول العربية الخليجية ، وما كان من إيران إلا أن

ردت على ذلك بالإعلان عن دعمها الكامل الوحدة الأراضي الهندية مؤكدة على أن مشكلة كشمير مشكلة هندية داخلية ، وهو ما أتضح خلال أجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في العاصمة الباكستانية كراتشي عام ١٩٩٤ . (٤٤)

وقد توطدت العلاقات أكثر بين الجانبين في أعقاب زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى الهند في عام ١٩٩٥ (٤٥) ، وقد كانت هذه الزيارة تمهيداً لمزيد من مجالات التعاون بين البلدين ، وعلى إثرها سافر رئيس مجلس الشورى الإيراني ناطق نوري إلى الهند في عام ١٩٩٦ ، ووقع أتفاقاً لإنشاء مجلس تجاري مشترك بين الدولتين . (٤٦)

~~الخاتمة:~~ في الختام يمكن القول أن إيران والهند تمثلان محوراً استراتيجيا فعالاً له تأثير على السياسة الإقليمية لمنطقتي جنوب وجنوب غرب آسيا ، وخلال العقود الأولى الاستقلال الهند لم تستطع أن تتجاهل التقارب مع إيران وباكستان على الرغم من العلاقات الطيبة في ذلك الوقت بين إيران والهند ، ولكن موقف إيران كانت له أسبابه ، حيث كانت إيران تهدف إلى عرقلة أي تقارب بين باكستان والصين ، لأنه سوف يصبح اكبر خطر يهدد سلام وأمن آسيا ، ولذلك قدم الشاه كل الدعم لباكستان ، فلو لم يدعم الشاه باكستان فبالتأكيد سوف تتجه إلى الصين .

وعقب اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية ، رحبت بها الهند واعتبرتها انعكاسا جدياً لرغبة إيران في البحث عن هويتها ، إلا أن الموقف الإيراني مع باكستان قد ترك آثاره على العلاقات الهندية الإيرانية ، وخاصة بعد أن أصبح لباكستان وإيران مصالح مشتركة في المنطقة ، وفي المقابل كانت إيران تمثل أهمية كبيرة بالنسبة الباكستان ؛ وذلك لأسباب أمنية خاصة من ناحية الغرب ، وكانت باكستان نفسها تعمل بمثابة جسر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، وبالنظر لما سبق فأن باكستان تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الإيران مقارنة مع الينا .

وحدثت تطورات على الساحة الدولية في عقد التسعينيات أسهمت في تحسين العلاقات الهندية الإيرانية ، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية لعزل إيران عن المنطقة تماماً ، وصورت

إيران على أنها مهددة الدولها مما أسهم في عزلة إيران عن دول منطقة الخليج ، وبعد رحيل الإمام الخميني وظهور جمهوريات آسيا الوسطى أدت هذه التطورات الدولية إلى توافق مصالح الدولتين الهند وإيران ، وصار هذا الأمر بدوره دافعا لزيادة التعاون بين الدولتين .

إن إيران بحاجة إلى أصدقاء وتعاون من الدول الأخرى حتى تكسر حاجز العزلة الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية والهند تستطيع أن تقوم بدور كبير في مساعدة إيران في هذا الأمر ، كما أن الهند أيضا بحاجة إلى أصدقاء في العالم الإسلامي ، حتى تستطيع إيجاد توازن في عدائها مع باكستان وتستطيع أن تحافظ على سلامة واستقرار أراضيها ، وكلتا الدولتان تؤكدان على أن علاقتهما لا يحددها الإسلام أو قضية كشمير بل الرغبة في التعاون وإزالة سوء الفهم بينهما .

أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية الهندية ، فانه من المرجح أن تستمر في إتجاه التقارب خاصة في ضوء حاجة الهند المتزايدة إلى الطاقة ، وهو ما يفسر مساندتها للموقف الإيراني بصدد الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج ، كما أن إيران تعد ثاني اكبر دولة منتجة للبترول في منظمة أوبك باحتياطي يبلغ نحو ٩٠ ٪ من الاحتياطي العالمي ، وثاني أكبر دولة من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي ، أضف إلى ذلك محاولة الهند دعم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع منظمة التعاون الاقتصادي (Regional Organization Cooperation) التي تضم إيران وتركيا وأفغانستان وأذربيجان إلى جانب جمهوريات آسيا الوسطى الخمس كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان وأذربيجان والتي تريد الهند من خلال إيران وضع نهاية للاحتكار الباكستاني مع هذه المنظمة بوصفها الممثل الوحيد لبلدان جنوب آسيا .

الهوامش والمصادر:

١. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء السابع ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ١٤٠ .

٢. المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

٣. الصعد إقليم فيما وراء النهر يدعى (صغديانا) واهم مرنه بخاري وسمرقند ، وتقع هاتان المدينتان اليوم في دولة أوزبكستان في آسيا الوسطى ، وكانتا قاعدتين للملكة الساسانية وينسب إليهما عدد من العلماء منهم إمام أهل الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل المعروف بالبخاري وأبو زكريا محمد بن احمد التميمي و ابن سينا الحكيم أبو علي الحسين بن عبد الله و غيرهم . و يتحدث معظم سكانها الفارسية . محمد عبد الله العلاقات الواقعية الهادئة توفر الأمن والاستقرار في المنطقة الشراكة الإيرانية الهندية ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، ٢/ ٤/ ٢٠٠٤ .

٤. تتميز جامو وكشمير بجمال الطبيعة وسحرها ، فهي مناطق جبلية غزيرة الأمطار تبلغ مساحتها حوالي (٨٤٤٧١) ميلا مربعا وتحدها الصين من الشرق والشمال الشرقي ، وباكستان من الغرب والجنوب الغربي ، و الهند من الجنوب ، بالإضافة إلى اشتراكها في بعض الحدود مع أفغانستان . وتعتبر قضية كشمير العقبة الكنود في العلاقات الباكستانية الهندية ، و العامل الرئيسي في تفجير الصراع بين الدولتين الجارتين النوويتين ، فهي قضية معقدة خلفها الاستعمار ، وغذتها الأطماع الإقليمية ، و كلما ازداد مرور الزمن عليها ازدادت تعقيدا . ولقضية كشمير على الساحة السياسية العالمية أهمية خاصة ، حيث كانت سببا في توتر العلاقات بين الهند وباكستان ، و وقعت بينهما اشتباكات حدودية منذ العام ١٩٤٧ عندما أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال الهند حيث اتفق البريطانيون مع حزب المؤتمر الهندي على أن تضم كشمير للهند ، وكان الهدف من وراء ذلك أن تصبح كشمير بؤرة الصراع المزمن بين الهند وباكستان ، وبالتالي لن تصبح هناك دولة قوية كبرى في شبه القارة الهندية تشكل تحديا للمصالح التجارية و الإستراتيجية للانكليز في المنطقة ، خاصة وان كشمير أثناء اتخاذ ذلك القرار كان يقطنها أربعة ملايين نسمة غالبيتهم من المسلمين وحاكمهم هندوسي . مما دفعهم للثورة ض د السلطة الهندية وأصبح الجزء الشمالي من كشمير يخضع لسيطرة باكستان ، ويعرف باسم (آزاد كشمير) ، أما باقي كشمير فتحت السيطرة الهندية ، ويشمل ثلثي الإقليم و أكثر من ٦٠ ٪ من السكان غالبيتهم من المسلمين ، و كان ذلك مدعاة لنشوب الحرب الأولى بين الهند وباكستان في عام ١٩٦٥ ، ثم الحرب الثانية عام ١٩٧٠ ، للمزيد من التفاصيل أنظر : باهر السعيد ، النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، يناير / كانون الثاني ١٩٩٢ .

٥. جمال الدين محمد علي ، مشكلة كشمير وأحتمالات النزاع المسلح ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠١ ، يوليو / تموز ١٩٩٠ .

٦.محمود شاكر ، التاريخ المعاصر : القارة الهندية المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٤١٣ هـ _ ١٩٩٧ م .

٧.محمد عبد الله ، المصدر السابق .

٨.سمير زكي البسيوني ، إيران و البحث عن فيتو ، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت) .

٩.جواهر لال نهرو : ولد في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٨٨٩ في مدينة الله أباد ، وظل الطفل الوحيد لوالديه حتى بلغ من العمر الحادية عشر ، ثم ولدت أخته (فيجابا لاكشمي) عام ١٩٠٠ ثم شقيقته الثانية وأسمها (كريشيا) عام ١٩٠٧ ، وكان والده موتيلال نهرو من المحامين البارزين والناجحين في مهنة المحاماة في مدينة الله اباد ، تزوج نهرو في شباط ١٩١٦ من فتاة كشميرية تدعي كمالاً والتي أنجبت له في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩١٧ في مدينة الله أباد أبنته الوحيدة أنديرا وأصبحت فيما بعد بأسم أنيرا غاندي نسبة إلى زوجها فيروز غاندي ، أصبح جواهر لال نهرو رئيساً للوزراء في الهند ووزير لخارجيتها منذ حصول الهند على الإستقلال في الخامس عشر من أب ١٩٤٧ وحتى وفاته في الثامن عشر من أيار ١٩٦٤ . للمزيد ينظر : أنتصار علي عبد نجم المشهداني ، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (أبن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص (٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٥) .

١٠. البينة ، الموسوعة السنية في الشيعة الاثني عشرية ، العلاقات الإيرانية الهندية ، دورية سياست خارجي (السياسة الخارجية) ، صيف ٢٠٠١ م ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت) .

١١.المصدر نفسه .

١٢.المصدر نفسه .

١٣.انظر : باهر السعيد ، المصدر السابق .

١٤.سمير زكي البسيوني ، العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط مجلة مختارات إيرانية تمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ الأهرام ، العدد ٨٢ ، ١ أيار ٢٠٠٧ .

١٥.المصدر نفسه .

١٦.سمير زكي البسيوني ، إيران والبحث عن فيتو ، المصدر السابق .

١٧.المصدر نفسه .

١٨.يمكن النظر إلى بعض هذه التغيرات الإستراتيجية العالمية والتي أولها التغير الأكثر شمولية في النظام الدولي و الذي كانت له أهمية كبيرة في تحسين جو العلاقات السوفيتية الإيرانية ، فلقد اتسم محيط النظام الدولي في الستينات باسترخاء ملحوظ في التوترات بين القوى العظمى ، كما ياتي الرفض الأميركي لدعم الميزانية

الإيرانيــة في أعقــاب القــرار الإيــراني بعــدم إقامــة قواعــد ص واريــخ عــلى أراضيهــا ، وفي نفــس الوقــت فلقــد ازداد اهتــمام الشــاه بالوضــع في الخليــج العــربي في أوائــل الســتينات ، خاصــة بعــد أن قامــت مــصر بقطــع علاقاتهــا الدبلوماســية مــع إيــران عــام ١٩٦٥ ، والــذي اعتــبره الشــاه علامــة أوليــة لتحــرك مــصري في تحقيــق مطامحــه في الخليــج بوجــه الروابــط المتزايــدة لإيــران مــع بعــض المشــيخات العربية في المنطقــة المزيــد مــن التفاصيــل انظــر : روح الله رمضــاني سياســة ايــران الخارجيــة ١٩٤١ ـ ١٩٧٣ ، ترجمــة عــلي حســين فيــاض وعبــد المجيــد حميــد جــودي ، منشــورات مركــز دراســات الخليــج العــربي بجامعــة البــصرة ، مطبعــة جامعــة البــصرة ، ١٩٨٤ ص ٣٣١ ـ ٣٤٨ .

١٩. روح الله رمضــاني ، المصــدر الســابق ، ص ٣٣٩

٢٠. المصدر نفسه ، ص ٣٣٩ .

٢١. منظمة التعاون الإقليمي :

Regional Organization Cooperation

٢٢. محمــد أيــوب خــان ، عســكري ورئيــس جمهوريــة باكســتان ســابقا ، ولــد في ١٤ أيــار ١٩٠٧ في المنطقــة الشــمالية مــن شــبه جزيــرة الهنــد ، و بــدأ حياتــه العمليــة ملتحقــا بالجيــش الهنــدي البريطــاني ثــم تــولى رئاســة الجمهوريــة اثــر انقــلاب عســكري قــام بــه في عــام ١٩٥٨ وســلم الحكــم ســنة ١٩٦٩ إلى الجيــش بعــد اضطرابــات داخليــة داميــة أدت إلى تفتيــت وحــدة البــلاد وقيــام دولــة بنغلاديــش عــام ١٩٧١ . البيئــة ، المصــدر الســابق .

٢٣. جريــدة الوفــاق الإيرانيــة قضايــا وأراء : الدبلوماســية الاقتصاديــة الإقليميــة لإيــران ، الســنة التاســعة ، العــدد ٣٥٤٥ ، الأربعــاء ٩ جمــادى الثانيــة ١٤٢٧ _ ٥/ ٧ / ٢٠٠٦.

٢٤. يقــوم مبــدأ التعايــش الســلمي عــلى نبــذ الحــرب كوســيلة لتســوية الخلافــات الدوليــة ، واعتــماد المفاوضــات والتفاهــم المتبــادل ، و احــترام الســيادة للــدول الأخــرى و الإقــرار بالتكافــؤ والمنفعــة المتبادلــة كأســاس في العلاقــات الدوليــة لمزيــد مــن التفاصيــل أنظــر : د عبــد الوهــاب الكيــالي ، موســوعة السياســة ، الجــزء الأول ، المؤسســة العربيــة للدراســات والنــشر ، الطبعــة الرابعــة ، ١٩٩٩ ص ٧٦٥ _ ٧٦٦ .

٢٥. البيئة ، المصدر السابق .

٢٦. ســمير زكــي البســيوني ، ايــران و البحــث عــن فيتــو ، المصــدر الســابق .

٢٧. ولــد ذو الفقــار عــلي بوتــو عــام ١٩٢٨ في إقليــم الســند الــذي أصبــح تابعــا لباكســتان بعدعــام ١٩٦٧ ، لعائلــة إقطاعيــة ، واشــتغل فــور انتهائــه مــن دراســته بالخــارج في مهنــة المحامــاة . ولمــع اســمه عــلى المســتوى القومــي للمــرة الأولى عــام ١٩٥٤ بســبب مواقفــه الرافضــة للدعــاوى الانفصاليــة التــي بــدأت بوادرهــا في الظهــور في باكســتان الغربيــة والشرقيــة ، وكان أول منصــب سياسي رفيــع يتــولاه في حكومــة الرئيــس اســكندر عــلي مــيرزا هــو وزارة التجــارة عــام ١٩٥٨ ، وفي

الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٩٦ شغل بوتو منصب وزير الخارجية ، وأسس عام ١٩٩٧ حزب الشعب الباكستاني وقد تولى رئاسة الجمهورية في عام ١٩٧١ على اثر هزيمة باكستان في حربها أمام الهند ، وفي عام ١٩٧٣ وبعد أن أقرت الجمعية الوطنية دستور البلاد أصبح ذو الفقار علي بوتو رئيسا للوزراء حتى عام ١٩٧٦ حينما نجح انقلاب عسكري قاده الجنرال ضياء الحق فتم إلقاء القبض عليه وإيداعه بالسجن بتهمة الابتعاد عن الممارسات الديمقراطية وفي ابريل نيسان ١٩٧٩ نفذ فيه حكم الإعدام عن عمر يناهز ٢١ عاماً .

٢٨. البينة ، المصدر السابق .

٢٩. جابر سعيد عوض ، علاقات الهند الإقليمية والدولية ، المعرفة ، ملفات خاصة ٢٠٠٢ ، آخر تحديث الأربعاء ١٤٢٧ / ٦ / ١٩ هـ الموافق ٢٠٠٦ / ٠ / ١٧ م ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت)

٣٠. سمير زكي البسيوني ، العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط ، المصدر السابق .

٣١. البينة ، المصدر السابق .

٣٢. المصدر نفسه .

٣٣. سمير زكي البسيوني ، العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط ، المصدر السابق -

٣٤. جابر سعيد عوض ، المصدر السابق

٣٥. البينة المصدر السابق

٣٦. المصدر نفسه .

٣٧. خير الله خيري ، آفاق التعاون الإيراني الهندي في آسيا الوسطى والقوقاز ، صداي عدالت (صوت العدالة) ،٤/ ٩/ ٢٠٠٢، البيئة ، الموسوعة السنية في الشيعة الاثني عشرية ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت) .

٣٨. المصدر نفسه .

٣٩. المصدر نفسه .

٤٠. المصدر نفسه .

٤١. المصدر نفسه .

٤٢. البيئة ، المصدر السابق .

٤٣. المصدر نفسه .

٤٤. جابر سعيد عوض ، المصدر السابق

٤٥. المصدر نفسه .

٤٦. محمد عبد الله ، المصدر السابق .

٤٧. البينة ، المصدر السابق .

Iranian-Indian relations

A study of political, security and economic conditions

1947 – 1997

Abstract..

The research deals with the path of relations between Iran and India for fifty years, which is the period between 1947 - 1997 , from all levels , whether political, security and economic. Similar political perceptions between the two countries , In addition to the economic, commercial and security privileges that the two countries enjoy, which are complementary to each other and the need for each other in these respects, as we touched on the global political ideological effects on the two countries' relations in terms of the Cold War and the economic and political camps corresponding to socialism and capitalism and the impact of each axis in a way and development These relations are at certain time periods, according to the nature of the international balance and the global political conditions .